

المعارك الاعلامية بين صناع الثورة التحريرية في الصحف الوطنية

The Conflicts between Algerian revolution leaders through média

د. رضوان شافو، جامعة الوادي، الجزائر.

تاريخ التسليم: (2017/04/21)، تاريخ القبول: (2017/05/22)

Abstract :



This study deals with Conflicts and mutual accusations between Algerian revolution leaders In the national media About many historical events; which Still raises a wide debate Between researchers and Algerian historians, this article aims to shows some models of these conflicts and Reflections on historical studies and the collective memory of the Algerians, In addition to find Legal Proceedings in National media treated with different Media battles between El-modjahidin.

keywords: Media battles, Algerian Revolution, Witnesses, Memory, Elimination, National newspapers, Autonomy, Historians.

تتناولت هذه الدراسة الصراعات والانتهاكات المتبادلة بين قادة الثورة التحريرية في وسائل الإعلام وطنية حول العديد من القضايا التاريخية، والتي لازالت تطرح جدلا واسعا بين الباحثين والمؤرخين الجزائريين، وتهدف هذه الدراسة إلى عرض نماذج من هذه الصراعات، دى انعكاساتها على الدراسات التاريخية، والذاكرة الجماعية للجزائريين، بالإضافة إلى إيجاد ضوابط قانونية في كيفية تعامل وسائل الإعلام الوطنية مع مختلف التجاذبات الإعلامية بين المجاهدين.

الكلمات المفتاحية: المعارك الاعلامية، الثورة التحريرية، الشهادات، المذكرات، التصفيات، الصحف الوطنية، الاستقلال، المؤرخين.

مقدمة:

لا تزال مسألة كتابة تاريخ الثورة الجزائرية تُطرح بإلحاحٍ شديد خاصة من طرف جيل الاستقلال، فالكثير من صناع الثورة التحريرية يقولون بأن التاريخ الحقيقي للجزائر لا زال لم يكتب بعد، حيث لا يزال الجدل يحيط بالكثير من القضايا المتعلقة بتاريخ الثورة، وخصوصا المعارك والانتصارات المتبادلة والتجاذبات الجدلية التاريخية في وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية، القائمة بين صناع الثورة التحريرية حول الماضي الثوري، وما تبعها من توزيع مجاني لتهم الخيانة والعمالة للمستعمر وتصفية الحسابات، بل وصل الأمر بانتقال هذه المعارك الإعلامية إلى ساحة القضاء.

ولازالت المدرسة التاريخية الاستعمارية تبت سمومها في انتصارات الثورة الجزائرية من خلال المعارك الإعلامية بين المجاهدين، لتسوية الحقائق التاريخية، وذلك بخلق الافتراءات والأكاذيب، وتجميل الماضي الاستعماري والإجرامي لفرنسا في الجزائر، بهدف التشكيك في تاريخ الثورة.

وفي الوقت الذي ينتظر فيه الباحثون الجزائريون الاستفادة من شهادات من بقي على قيد الحياة، تطل علينا في كل مناسبة تاريخية مختلف وسائل الإعلام الوطنية بتصريحات بعض قادة الثورة حول بعض القضايا والأحداث التي عرفت الثورة الجزائرية، قد تكون منافية لبعض الحقائق الراسخة في الذاكرة الجماعية للجزائريين وتمس بقداسة الثورة ومكانتها، مما انعكس ذلك سلبا على المؤرخين الجزائريين الذين وقعوا في حيرة من أمرهم والتساؤل من يُصدق؟

ذا بالإضافة الى دور وسائل الإعلام المدرسة التاريخية الاستعمارية الفرنسية، التي في كل مرة تزعزع الذاكرة الجزائرية من خلال عرض قضايا تاريخية تخص الثورة التحريرية، وذلك بتوظيف الرصيد الوثائقي الأرشيفي الجزائري الذي سرقته منا فرنسا، وأصبحت تتحكم فيه وتوظفه كما تشاء وفيما يخدم العلاقات الجزائرية الفرنسية.

كما ان القضايا التاريخية الثورية المسكوت عنها، والمعارك الإعلامية المتباينة بين المجاهدين حاليا، وبعدها كانوا في السابق زملاء الكفاح، شكلت صدمة كبيرة في أوساط الشباب الجزائري الذي بدأ يفقد بوصلته وثقته في تاريخ ثورته إلى حد سب رموز الثورة، وحرق العلم الوطني، والاستهتار بالنشيد الوطني، مما دفع بالدولة الجزائرية إلى استصدار مواد قانونية في الدستور الجزائري تجرم كل من يمس برموز ومقدسات الثورة التحريرية ومنها: المادة (6) التي تنص على أن العلم الوطني والنشيد الوطني من مكاسب ثورة أول نوفمبر 1954 وهما غير قابلين للتغيير، والمادة (76) التي تنص على ان الدولة تضمن احترام رموز الثورة وأرواح الشهداء وكرامة ذويهم والمجاهدين، وتعمل على ترقية كتابة التاريخ وتعليمه للأجيال الناشئة.

أهمية الدراسة:

أهمية تكمن في تسليط الضوء على الاختلافات والخلافات الحاصلة بين صناع الثورة التحريرية حول الكثير من الوقائع التاريخية التي شهدتها الثورة التحريرية ومختلف الصراعات بين القيادات السياسية والعسكرية الى غاية تحقيق الاستقلال الوطني، والتي نتج عنها في الفترة المعاصرة توظيف سياسي وإيديولوجي بحساب الحقيقة التاريخية، مما جعل الكثير من الباحثين والمهتمين بالتاريخ الوطني يقعون في مستنقع التناقضات بين الروايات التاريخية والشهادات الحية، وذلك في ظل غياب الأرشيف الوطني الذي يثبت الحقائق، هذا بالإضافة إلى دور الإعلام الوطني المعاصر وكيفية تعاظمه مع هذه الخلافات والتناقضات التاريخية، والتي من شأنها أن تكشف لنا حقائق جديدة كانت غائبة عن الباحثين وتصحح الكثير من المغالطات التاريخية، وبالتالي قد تكون مستقبلا منطلقات لأبحاث ودراسات تاريخية جديدة يستفيد منها الشعب الجزائري.

إشكالية الدراسة:

من منطلق ما سبق ذكره سنحاول في هذه الورقة العلمية اختيار نماذج لأبرز المعارك الإعلامية بين صناع الثورة التحريرية حول بعض القضايا المسكوت عنها؟ وكيف وظفت وسائل الإعلام الوطنية هذه المعارك الإعلامية؟ وعلى أي أساس؟ وهل على وسائل الإعلام التطرق لمثل هذه المواضيع، أم وجب تجاوزها اتقاء لشر الفتنة والتشكيك في تاريخ الثورة التحريرية؟

مناهج الدراسة:

تحتاج هذه الدراسة إلى نوع من التكامل المنهجي بهدف شرح وتحليل وفهم مختلف جوانب الإشكالية المطروحة في الدراسة وهي كالآتي:

المنهج التاريخي: وقد استخدمناه في عرض الوقائع التاريخية انطلاقا من المعارك الإعلامية الحاصلة بين صناع الثورة التحريرية، ورصد مختلف الآراء والمواقف المدونة في وسائل الإعلام حول هذه الوقائع.

المنهج الوصفي: والذي اعتمدناه في جمع ووصف الوقائع والمعطيات التاريخية المنتقاة من مختلف وسائل الإعلام الوطنية، لكون هذه المعطيات لا تتضح معالمها إلا إذا اكتملت جميع عناصرها.

المنهج المقارن: وقد اعتمدناه في المقارنة بين مختلف التصريحات الإعلامية بين صناع الثورة التحريرية من خلال النماذج الموجودة في الدراسة، والوقوف على التناقضات وأوجه التداخل والاختلاف بين الوقائع التاريخية.

أولا/ نماذج من أبرز المعارك الإعلامية بين صناع الثورة التحريرية:

1- مؤتمر الصومام بين تصريحات الرئيس الشاذلي بن جديد وردود العقيد عمار بن عودة

من المعارف عليه تاريخيا انه عشية اندلاع الثورة في أول نوفمبر 1954 قرر مفجروا الثورة التحريرية عقد مؤتمر وطني تقيمي للثورة بعد مرور سنة من اندلاعها، وقد تقرر ان يكون ذلك في بداية 1955، إلا أن إف حالت دون عقد هذه اللقاء في وفته، نتيجة للظروف الصعبة التي عرفت الثورة آنذاك وعلى الخصوص أزمة التسليح والتموين، وعدم حل مختلف التشكيلات السياسية التي عرفت الحركة الوطنية نتيجة التردد وعدم الاقتناع بالعمل العسكري، بالإضافة إلى استشهاد الكثير من قادة المناطق، والذي ترك فراغا قياديا نتج عنه الصراع بين الإخوة الفرقاء حول من يحلف في القيادة والتسيير، زيادة على ذلك صعوبة الاتصال والتنسيق بين الداخل والخارج، واتساع رقعة الثورة وشموليتها عبر مختلف ناطق الوطن، وانشغال كل مسؤول بمنطقته للتدعيم الثورة، زيادة على ذلك بروز قيادة جديدة على مستوى جبهة التحرير الوطني بقيادة عابن رمضان ويوسف بن خدة وسعد دحلب الذين حاولوا توحيد كل التيارات السياسية التي لازلت لم تلتحق بالثورة، ومحاولة خلق قيادة جماعية مركزية للثورة داخل الجزائر، . تقرر عقد مؤتمر وطني في منطقة بني صبيح قرب مدينة الميلية، إلا أن قيادة منطقة العاصمة قررت عقده بمنطقة وادي الصومام في منطقة القبائل بالمنطقة الثالثة، وذلك لدواع أمنية.

انطلاقا من هذه الأخيرة قد تعددت الروايات واختلفت الآراء بين المؤرخين وبين صناع الثورة التحريرية حول المكان الأول لعقد المؤتمر الوطني لتقييم الثورة ، وبقي مشكلا يطرح نفسه باستمرار في عدة مناسبات تاريخية، وخصوصا لما أصبح هذا الأمر متناولا في مختلف وسائل الإعلام الوطنية من خلال التصريحات الإعلامية المتناقضة بين ابرز القيادات الثورية، وخص بالذكر ما حدث بين عضو مجموعة الـ 22 المجاهد العقيد عمار بن عودة والرئيس الراحل المجاهد الشاذلي بن جديد، حيث تناولت يدة الشروق اليومي في عددها الصادر بتاريخ 2008/12/02 التصريحات المثيرة التي أدلى بها الشاذلي بن الجديد في الملتقى الوطني حول قادة الثورة التحريرية، والذي احتضنته قاعة المحاضرات في المركز الجامعي بالطارف وذلك بقوله: "بان قيادة الثورة اختارت في أول الأمر لعقد المؤتمر الوطني في منطقة حمام بني صالح في الطارف، بعد أن تم تحويله إلى منطقة الصومام" (قدارة، 2008، ص3)

هذه التصريحات المثيرة أوجدت ردود فعل من طرف بعض المؤرخين والمجاهدين حول حقيقة هذا الأمر منهم المجاهد عمار بن عودة الذي رد على الشاذلي بن الجديد في قوله: " مؤتمر الصومام لم يكن مقررا كما قال في منطقة حمام بني صالح بالطارف قبل نقله الى قرية ايفري بالصومام، وإنما كان بحجر المفروش بالقل". (قدارة، 2008، ص3)

ويبرر عمار بن عودة تصريحات الشاذلي في قوله: "ربما تكون الأمور التاريخية الدقيقة قد اختلطت على الشاذلي لأنه لم يعيشها بشكل مباشر ولكنه ذهب ضحية املاءات خارجة عن نطاقه ، واعتقد بأن الذي أوحى له بها هو المرحوم عمارة بوقلاز الذي رافقني حقيقة إلى منطقة بني صالح لاستقبال وفد الخارج القادمين من تونس لحضور المؤتمر الذي كان مقررا في حجر المفروش، وانتظرنا مدة طويلة، وعندما علمنا بعدم قدومهم عدت إلى عنابة، ورجع عمارة بوقلاز إلى منطقة القالة، ثم تم تحويل المؤتمر إلى قرية ايفري بالصومام... لأسباب أمنية على أساس أنها آمنة وتقع تحت السيطرة التامة لجيش التحرير الوطني وقريبة جدا أيضا من الحدود الشرقية" (قدادة، 2008، ص3)

أما بالنسبة للمؤرخين وحسب تحليلاتهم من خلال الوثائق الأرشيفية التي اطلعوا عليها فقد أكدوا ان اختيار مكان عقد المؤتمر الوطني كان قد تقرر في البداية بمنطقة بالمنطقة الثانية، ولكن نظرا للصعوبات التي عرفت المنطقة تقرر تحويله الى منطقة "بوالزرور" بولاية القل، وأخير اختيرت منطقة الاخضرية بالمنطقة الثالثة لعقد المؤتمر يوم 21 جويلية 1956، ولكن ضياع وثائق كريم بلقاسم ووقوعها في يد العدو اثر كمين نصب لهم جعل قادة الثورة يحجمون عن عقد المؤتمر بالأخضرية، وتم تغيير الزمان والمكان إلى منطقة وادي الصومام بقرية افري (زغدي، 1983، ص131)، وهو نفس الطرح يؤكد المرحوم المجاهد العقيد علي كافي في مذكراته. (كافي، 1999، ص: 101-102)

وعلى الرغم من المشاحنات الإعلامية بين العقيد الشاذلي بن الجديد والعقيد عمار بن عودة حول الكثير من قضايا الثورة التي أثرت في وسائل الإعلام، إلا أن العقيد عمار بن عودة فضل بأن لا يكون أبدا طرفا في حدة الجدل الحاصل بينه وبين الشاذلي لأن ذلك - حسب - لن يخدم القضية الوطنية في شيء، واكتفى بالقول في شخص الشاذلي بن جديد بأنه: "شخص طيب وأخشى أن تكون حرارة التصفيق وتأويل الأقلام الدائرة به هي التي دفعته إلى حشر نفسه في مسائل تتجاوزته تنظيما ومعاناة، فهو ليس بالرجل المؤرخ حتى ينشر مثل هذه المقالات، ولربما الذين كلفهم بالكتابة استرسلوا في الإنشاء والتعبير والمحسنات اللغوية على حساب الحقيقة التاريخية". (قدادة، 2008، ص3)

2- معركة الجزائر 1957 وأزمة الخيانة والعمالة بين زهرة ظريف وياسف سعدي:

إن التطورات العسكرية والسياسية بعد مؤتمر الصومام 1956 أحدثت نقلة نوعية في مسار الثورة التحريرية، حينما قررت نقل المعارك من البوادي والأرياف إلى المدن الجزائرية وشن (حرب عصابات) ضد المنشآت الاستعمارية الحساسة، كالثكنات العسكرية، ومراكز الشرطة، وكذا اغتيال المخبرين وتصفية العملاء والخونة، وذلك من خلال تكوين خلايا للفدائيين والمسلحين يسهرون على تنفيذ عمليات فدائية عسكرية، ويسجل التاريخ ان اكبر معركة عسكرية شهدتها المدينة الجزائرية آنذاك، هي معركة

الجزائر سنة 1957 والتي برز من خلالها كلا من المجاهد ياسف سعدي والمجاهدة زهر ظريف، والشهيد عمار علي المدعو "علي لابوانت"، والشهيدة حسيبة بن بوعلي، حيث سجلت معركة الجزائر سلسلة من العمليات الفدائية الناجحة والتي أريكت السلطات الاستعمارية، حيث خلدت السينما الجزائرية معركة الجزائر في فيلم تاريخي يوثق لمجريات وحشيات هذه المعركة بكل تفاصيلها، والمتتبع لفيلم المعركة سيتذكر توضيحات كلا من المجاهد ياسف سعدي، والمجاهدة زهرة ظريف وكل من أدى دورا سينمائيا في هذا الفيلم.

غير انه في الأيام الأخيرة وليست بالبعيدة تناولت مختلف وسائل الإعلام الوطنية مشاحنات وتجادبات إعلامية وتبادل الاتهامات بالخيانة والعمالة للاستعمار الفرنسي بين بطلي معركة الجزائر ياسف سعدي وزهر ظريف وهذا بعد مرور أكثر من 50 سنة من الاستقلال، وقد جاءت هذه المشاحنات الإعلامية على خلفية صدور مذكرات زهرة ظريف، وأيضا لثلاث وثائق أرشيفية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، كتب عليها سري للغاية باللغة الفرنسية، على أساس أنها مأخوذة من أرشيف الاستعمار الفرنسي بتاريخ 8 أكتوبر 1957 بالجزائر العاصمة، بعنوان اعترافات ياسف سعدي وزهرة ظريف للسلطة الفرنسية الاستعمارية، من خلال تقديم نبذة شاملة عن كبار قادة الثورة ومجموعة ال22، وتشريح دور كل واحد في الثورة، بما في ذلك الفدائيون والفدائيات الذين هزوا العاصمة بأعمالهم البطولية.

ولقد تسارعت مختلف وسائل الإعلام الوطنية إلى هذه الوثائق عبر صفحاتها بعناوين مختلفة كسبق إعلامي بعيد عن الاحترافية يثير الغرابة والدهشة من جهة، ويزرع ثقافة التشكيك في مسار مناضلي الثورة التحريرية ونزاهاتهم من جهة ثانية، فنجد مثلا جريدة الشروق اليومي في عددها الصادر بتاريخ 2016/01/16 نشرت مقالا بعنوان "ياسف سعدي: زهرة ظريف هي من "باعت" لابوانت للفرنسيين"، عنوان بقدر ما هو جميل وجذاب لكنه صدمة نفسية في نفس الوقت تصيب الإنسان بنوع من الإحباط واليأس، خصوصا لما يأتي التصريح من الفاعلين التاريخيين، ولعل هذا العنوان استقته جريدة الشروق بناء على رد ياسف سعدي من خلال اتصال هاتفي معه حول حقيقة ما جاء في هذه الوثائق، والتي نفاها واعتبرها تزويرا للتاريخ، واعترف فقط بمحتوى المقطع الذي تحدث عنه في هذه الاعترافات والذي يخص نشاطه، وقال إنه امتلك فعلا الديناميت وليس القنابل البلاستيكية، كما جاء في الوثيقة، ونفى أن يكون استقدمه من الناحية الخامسة. (بن عيسى، 2016، ص5)

بينما تناولت "جريدة النهار الجديد" نشر هذه الوثائق وعنوانها بعنوان يطعن في نزاهة ومصداقية نضال كلا من ياسف سعدي وزهرة ظريف، وكأن هذه الوثائق حقيقة مطلقة ودليل إدانة في حق جاهدين، حيث نشرت الجريد مقالا في عددها الصادر يوم 2016/01/17 تحت عنوان: "بالوثائق

زهرة ظريف وياسف سعدي... الخيانة العظمى"، ومما جاء في المقال: "اثبت وثائق مؤرخة في 8 أكتوبر 1957 ن كل من السيناتور السابقة ونائب مجلس الأمة زهرة ظريف ببطاط، وكذا السيناتور السابق والمخرج ياسف سعدي خيانتهم للجزائر أثناء ثورة التحرير، أين كشف أسراراً عن مسئولين مهمين وفاعلين في قيادة الثورة الجزائرية، من خلال الإبلاغ عن المهمات السرية الموكلة لهؤلاء العناصر والمجاهدين، وكذا كشف هويتهم ورتبهم للمستعمر من خلال منح صورهم للجيش الفرنسي". (د.ن، 2016، ص3) وبخصوص اعترافات المجاهدة زهرة ظريف في الوثائق المنشورة حاول ياسف سعدي ان يحول مبررات اعترافاته للسلطة الاستعمارية إلى بهروبه الى اتهام زهرة ظريف بالعمالة للاستعمار الفرنسي، وأصرّ على أنها هي التي "باعت" علي لايوانت ورفاقه، وقال إنه مستعد أن يقدم لـ"الشروق" وثائق استقدمها من فرنسا تؤكد صدق اتهاماته لزهرة ظريف، التي أقسم بأنها لم تدخل السجن ولم تعذب كما تقول هي، وقال إنه تعرض لمؤامرة من زهرة ظريف التي ألصقت به تهمة هي من ارتكبتها، وعندما بعث إليها سابقاً وثيقة بحوزته تؤكد عمالتها للاستعمار صمتت نهائياً، ووعد بكشف حقائق في كتابه الثالث الذي قال إنه عاكف على كتابته هذه الأيام (بن عيسى، 2016، ص5).

على الرغم من أن المجاهدة زهرة ظريف تعرضت في السابق لاتهامات خطيرة من طرف المجاهدة لويزة ايغيل احريز، قامت بالرد عليها من خلال "جريدة الأيام الجزائرية" في عددها الصادر يوم 10/05/2011، والذي جاء بعنوان «المجاهدة زهرة ظريف ببطاط» تخرج عن صمتها وتردّ... « (آيت سعادة، 2011، ص6)، إلا أنها هذه المرة فضلت عدم الدخول في جدال عقيم مع ياسف سعدي وتركت الأمر للمؤرخين والمتابعين للشأن التاريخي والمجاهدين يفصلون في ذلك، ويردون على ياسف سعدي، ومنه حوار أجرته جريدة الحوار مع الإعلامي منتصر اوبترو المهتم بالتاريخ الوطني وإنتاج أفلام وثائقية تؤرخ لنضال الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي، وفي معرض حديثه عن معركة الجزائر، وعن اتهامات ياسف سعدي لزهرة ظريف قال: «... ليس أمثال ياسف سعدي الذي يدعي الجهاد والذي كان في السجن بفرنسا، حيث أُلقي عليه القبض في ماي 1955 بعد ما رجع من سويسرا ولقائه مع محمد بوضياف، بعدما أفرج عليه من سركاجي في سبتمبر عام 1955 ليصفي المصاليين في قسبة العاصمة، وتم تصفية معركة الجزائر، وكان يظهر مع جندي فرنسي يرتدي قندورة قس لونها أزرق ويده طة إلى يد الملازم الفرنسي استوب ويده الأخرى تحمل مكبر صوت، وهو قبل ذلك من أطلق رصاصة في ظهر المجاهدة جميلة بوحيرد، وكان الجيش الفرنسي يعتقد أن جميلة ضحية إرهاب، ولهذا الشهيدة الحية لم تتحدث إلى ياسف سعدي إلى حد اليوم» (سيد علي، 2011، صص: 10-11)

وفي ذات السياق تؤكد المجاهدة لوزية إيغيل أحرز هذا الطرح في قولها: « أن مسؤولا عسكريا فرنسيا يدعى غرازياني حدثها بالعربية الدارجة، وقال لها: " يبق لك سوى الاعتراف، فقد ألقينا القبض على المسؤولين الرئيسيين، فأراني حينها صورة يبدو فيها ياسف سعدي وهو جالس بشكل مريح، وكان يكتب على ورقة. وهنا أضاف غرازياني: انتهى الأمر، لقد تكلم ياسف سعدي "(عبد القادر، 2011، ص5) ،وقد جاء هذا التصريح على خلفية اتهام ياسف سعدي للمجاهدة إيغيل أحرز بانها مجاهدة مزيفة.

يبدو أن الخرجات الإعلامية لياسف سعدي في كل مرة وإطلاق العنان لأحكام الخيانة والعمالة جزافا بدون أدلة واضحة ومقنعة، وبعد مرور 50 سنة من الاستقلال تطرح عدة تساؤلات، وهي لماذا وجّه ياسف سعدي هذه الاتهامات لبعض المجاهدين في هذا الظرف بالذات؟ ولماذا لم تأتي هذه الاتهامات في مذكراته التي أصدرها حول معركة الجزائر؟ أم هناك أهداف خفية لتصفية حسابات؟ أو ان استفزازات المؤسسات الأرشيفية الاستعمارية بنشر وثائق مفبركة ومزورة في هذا الوقت له ما يبرره، وهو زرع الفتنة إشعال حرب الذاكرة بين صناع الثورة؟

3- إعدام العقيد شعباني ونظرية مؤامرة التمرد على القيادة العسكرية:

حسب تتبعي لملف العقيد محمد شعباني قائد الولاية السادسة التاريخية يكاد يجمع معظم قادة الثورة التحريرية، وخصوصا رفاق العقيد محمد شعباني على أن هذا الأخير من أبرز القيادات العسكرية التي أنجبتهم الجزائر، وخلدت اسمها بالدم والرصاص في سماء ثورة التحرير ضد الاستعمار الفرنسي، فهو الذي فتح بيته خلية عمل للكفاح المسلح بقرية أو ماش، بعدما سطع نور كفاحه بعد العملية الفدائية بالشقة، والتي كانت منطلقا لانتصاراته الميدانية، وهو الذي قاد أكبر عمليات القتال في جبل بوكحيل في معركة الكرمة أو جريب، وكما هو معلوم فالعقيد شعباني هو الذي قضى على جماعة بلونيس أكبر الحركات المناوئة للثورة بمعركة الحمراء بجبل ميمونة، وحركة عبد الله السلمي من بقايا حركة بلونيس، وهو الذي قضى على مضاجع الاستعمار في الصحراء الجزائرية، لكن للأسف بسبب مواقفه الوطنية التي اختلف فيها مع رفاق السلاح غداة الاستقلال همش وغيب إعلاميا وسياسيا، ووصف بكل النعوت غير اللائقة أخلاقيا، وظلمه التاريخ إلى غاية مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي أنصفه ورد له الاعتبار إعلاميا وتاريخيا.

بقيت وستبقى قضية إعدام لعقيد محمد شعباني محل غموض وتساؤل وجدل ونقاش في مختلف وسائل الإعلام الوطنية حينما تحين ذكرى وفاته، لكون ان الكثير من الحقائق التاريخية حول إعدامه لازلنا نجهلها.

ولقد عالجت بعض الصحف الوطنية قضية إعدام شعباني بازوواجية، فأحيانا تُنصفه، وأحيانا تُخونهُ للوطن، فقد نشرت جريدة المحور اليومي حوار مع عبد الرحمان شعباني شقيق العقيد محمد شعباني في عددها الصادر بتاريخ 27/12/2014 بعنوان «العقيد قال لبومدين وبن بلة إن التاريخ علمه أن العملاء يجب تصفيتهم وليس ترفيتهم»، حيث وضح حقيقة الخلاف بين شعباني وبومدين في قوله: «الشيء الذي فرّق بين العقيد والقادة وعلى رأسهم وزير الدفاع آنذاك هواري بومدين عن طريق تمكين البعض من العملاء الذين كانوا يعملون في الجيش الفرنسي في مناصب إدارية عبر ولايات الوطن، وكان العقيد قد قال إن الحكومة المؤقتة قد كلفت أشخاصا بمهام إدارية ومسؤوليات على مستوى بعض الولايات المدن معروف عنهم بولائهم لفرنسا، كما حذر العقيد شعباني وقتها من خطورة تأثير ذلك سلبا على استفتاء تقرير المصير، وهذا هو سر الخلاف بين شعباني وبومدين كقائد أركان لمنظومة جيش الحدود... حيث عرف الخلاف أوجه في مؤتمر جبهة التحرير الذي عقد بالجزائر العاصمة في 16 أفريل 1964، أين تكلم وقتها شعباني في خطاب شهير وتاريخي متوجّه إلى أعضاء اللجنة المركزية في جبهة التحرير الوطني، وطالب بصريح العبارة بضرورة تطهير الجيش من عسكر فرنسا وبصريح العبارة أمام الملأ، مستعملا التاريخ وعبره، بعد محاولات متواصلة بعدة أوجه لإبعاد عسكر فرنسا من مناصب حساسة بوزارة الدفاع الوطني، وبعده مباشرة صعد بومدين للمنصة للرد على شعباني بقوله: من الطاهر بن الطاهر الذي يريد التطهير. بعد نهاية المؤتمر بدأت الصراعات وخاصة من جانب الرئيس الراحل بومدين الذي باشر تغيير مقرات النواحي وتعيين قادة جدد أقل رتبة وحنكة من القادة التاريخيين، وهو ما رفضه شعباني بصفته عضو المكتب السياسي الذي يضم عشر أعضاء بمن فيهم بن بلة...» (بلحاج، 2014، ص10)

في ذات السياق تناولت جريدة " الشروق اليومي " قصة إعدام شعباني في عدة مقالات جانبية الإنصاف للعقيد أكثر من التخوين ، وخصص بالذكر مقالا نشرته الجريدة في عددها الصادر بتاريخ 12/05/2014 بعنوان " اغتيال شعباني مؤامرة حبكها ضباط فرنسا ونفذها بومدين "، والمقال في الأصل حوار أجريته روق مع المجاهد علي بن فردية الحارس الشخصي للعقيد محمد شعباني، ومما قال فيه: "العقيد شعباني رحمه الله لم يطلب أي مسؤولية، بل رفض منصب نائب وزير الدفاع لما عين على رأسه الطاهر الزبيري، وقال للجماعة " سمحوا لي أريد العودة إلى بيتي والعمل بين صفوف الناس البسطاء الذين ألفتهم"، على غرار ما فعلت جميلة بوحيرد ويوسف سعدي بعد الاستقلال، لكن هذا التصرف فهم على أن الرجل يفكر في أمر ما، ومنه لفقوا له تهمة محاولة الانفصال عن شمال البلاد، وللامانة التاريخية لم أسمع يوما، أو أشهد ولو مرة واحدة كنت فيها رفقة شعباني، أنه قال مثل هذا الكلام

حتى في الحلقة الضيقة أو مازحاً، لقد حضرتُ جميع تنقلاته تقريباً واستمعت لجلّ الحوارات التي دارت في القاعة ومنهم يومدين وبن بلة والزييري وغيرهم، ولم أشهد أبداً أنه ردد ذلك مطلقاً". (عزي، 2014، ص6)

بينما تناولت جريدة "النهار الجديد" بزة من مذكرات الشاذلي بن جديد ونشرته في عددها الصادر بتاريخ 2012/10/22 تحت عنوان « هكذا انقلب يومدين على بن بلة وتمرد العقيد شعباني»، ومما جاء فيه على لسان الشاذلي بن الجديد: «... وقد كان بعض الصراعات مما فرضته الظروف علينا، كما كان بعضها الآخر مما فرضناه على أنفسنا. ومن ذلك ما عرف بتمرد شعباني الذي كان، في حقيقة الأمر، مكيدة خسيسة ذهب ضحيتها أحد ضباط الجزائر المخلصين. ولابد لي هنا أن أوضح ملايسات ذلك التمرد ظروفه لأنني كنت طرفاً أساسياً وفاعلاً في مجرياته وفي مآله. فأنا من أجهض ذلك التمرد قبل أن يتخذ أبعاداً خطيرة. كان شعباني قائداً للناحية العسكرية الرابعة. وكان الخلاف بينه وبين يومدين هو إسناد يومدين للمراكز الحساسة في وزارة الدفاع الوطني إلى الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، الذين كان شعباني يعتبرهم قوة ثالثة وخطراً حقيقياً على الثورة. وأشيع آنذاك أن بن بلة يريد استخلافه على رأس الناحية بعمار ملاح. رفض شعباني مغادرة مقر الناحية بعد أن استدعاه بن بلة إلى العاصمة للالتحاق بالمكتب السياسي. ووصلت الأزمة لينهما إلى طريق مسدود، رغم الوساطات العديدة التي قام بها بعض الوجوه السياسية والعسكرية. وتطورت الأزمة بحيث أصبحت تهدد بتصدع المؤسسة العسكرية الفتية. كثيرون من الناس، ومنهم أصدقاء شعباني، يعتقدون أن يومدين كان يحمل حقداً دفيناً لشعباني، ويعتبره منافساً له في قيادة الجيش، وأنه هو من دفعه إلى التمرد، وهو من حاصره في بسكرة، وهو من شكل المحكمة، وهو من أمر بإعدامه. والحقيقة غير ذلك، لقد سبق لهواري يومدين أن أوضح موقفه من هذه القضية في حوار مع الصحفي المصري الخولي بقوله: "بن بلة هو الذي دفع الأخ شعباني إلى هذه الغاية المأساوية، إلى الموت. فخلال سنة كاملة بذل بن بلة كل ما في وسعه من أجل تأزيم العلاقات بين قيادة الأركان وشعباني، قائد الناحية الرابعة. ثم عين بعد ذلك العقيد شعباني والزييري وأنا شخصياً في المكتب السياسي، وهم كلهم مسؤولون عن قيادة الجيش... وبموجب هذا القرار كان بن بلة يريد وضع حد لوجود شعباني كقائد ناحية على الصحراء وتعيين شخص آخر بدله. لكن شعباني كشف خديعة بن بلة ورفض الالتحاق بالمكتب السياسي" (د.ن، 2012، ص4)

كما تناولت جريدة "الحوار الأسبوعية" قصة إعدام شعباني بنوع من الإنصاف والموضوعية، حيث شرت مقالاً في عددها الصادر بتاريخ 2012/08/11 تحت عنوان 'الحوار تفتح ملف اغتيال العقيد محمد الطاهر شعباني'، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الجريدة فضلت فتح هذا الملف الشائك والمعقد جداً في

محاولة منها الى ملامسة الحقيقة التاريخية حول هذا الملف الذي ظل وعلى مدار 48 سنة يتراوح بين الشهادة العاطفية والتعظيم التاريخي والبحث الأكاديمي البعيد عن الطمس والتأجيل المتعمد، وكم كانت الرغبة الأساسية الملحة من فتح هذا الملف هو استدراج عدد من القيادات الثورية التي عايشَت الحدث سواء من رجالات العقيد شعباني أو أولئك الذين اتخذوا منه موقف الرفض والاعتراض.

(قدادة، 2012، ص12)

كما حاولت الجريدة الوقوف على مختلف التناقضات بين مختلف القادة العسكريين الذين رافقوا العقيد شعباني آنذاك وكشف حقيقة من كان المتسبب في الإعدام؟، حيث استشهدت الجريدة بتصريح للعقيد الطاهر الزبيري نشرته جريدة يومية بالجزائر ناطقة بالفرنسية في عددها الصادر يوم 13 أكتوبر 1990 جاء فيه: "إن شعباني الذي كان يتوفر على ثقافة واسعة، كان يرفض أن يرى ضابطا من الجيش الفرنسي يتقلدون مناصب مسؤولية أخرى غير المسؤوليات التقنية، وكان ذلك أحد الأسباب التي جعلته يختلف مع بومدين. والواقع أن شعباني عندما تناول الكلمة بمؤتمر جبهة التحرير في أبريل 1964 طالب بالزامية تطهير الجيش من العناصر المندسة المعروفة بولائها لفرنسا الاستعمارية؟"

ثانيا/ قراءة نقدية في تعامل وسائل الإعلام مع المعارك الإعلامية بين صناع الثورة:

إن تأثير وسائل الإعلام على الفرد والمجتمع أصبح أمرا مسلما به، وحتى أن منهم من بالغ في خطر تأثير وسائل الإعلام من مجرد نشرها فقط لأخبار الحوادث والشخصيات. فها هو فولتير يصف الصحافة بأنها "آلة يستحيل كسرها وستعمل على هدم العالم القديم حتى يتسنى لها أن تنشئ ؟ عالما جديدا"، ويعبر أحد رؤساء دول أمريكا اللاتينية السابقين عن قوة تأثير الصحافة بقوله: "لا أخاف أبواب جهنم إذا ما فتحت بوجهي ولكني أرتعش من صرير قلم المحرر"، ولعل هذا النوع من التخوف من وسائل الإعلام هو الذي قاد البعض الى التشكيك في طبيعة العلاقة بين الإعلام والتاريخ. حيث يعتقد البعض أن الإعلام وسيلة جيدة لتشويه التاريخ وقلب الحقائق وأنه من الصعب أن يكون مصدرا للتاريخ. (محمد سيد، 1985، ص13)

من هذا المنطلق وبناء على النماذج المذكورة سلفا حول التجاذبات والمشاحنات الإعلامية بين الفاعلين التاريخيين للثورة التحريرية من خلال بعض الصحف الوطنية التي تناولناها، فنلاحظ أن مختلف العناوين لم تُطرح بعمق واحترافية إعلامية، حيث كان على الصحفيين إتباع الأسلوب العلمي والتحليل العميق والتحري والمصادقية، والابتناء عن السطحية والسبق الصحفي الذي يغلب على ناوين، والتي اهتمت بإشعال نار الفتنة بين صناع الثورة، مما اوجد انعكاسات سلبية على المجتمع الجزائري من خلال زعزعة تمسكه بالقيم والمبادئ النوفمبرية التي جاءت بها الثورة التحريرية، والتشكيك

في الماضي الثوري للكثير من القيادات الثورية التي كان لديها مسار نضالي طويل في مقاومة الاستعمار على الرغم من انه كانت توجد خلافات بين المجاهدين لا يمكن إغفالها أو تجاهلها، وهي في الاعتقاد ظاهرة صحية في الثورات التحريرية التي عرفها العالم خلال القرن العشرين، وكان من الأخرى على الصنفين البحث عن عناوين أكثر أمنا واستقرارا لتاريخنا الوطني، وذلك بمعالجة هذه المعارك والمشاحنات الإعلامية بين صناع الثورة بنوع من الحنكة والاحترافية الإعلامية تكشف الحقائق التاريخية دون المساس بكرامة المجاهدين أو التشكيك في نزاهاتهم.

بالإضافة الى ذلك كان على الإعلام الجزائري أن لا ينساق وراء أساليب المدرسة الاستعمارية التي تسعى الى تزيف التاريخ وتقزيم انتصارات الثورة التحريرية، وخلق نظرية التشكيك في نزاهة وولاء المجاهدين للثورة التحريرية، مثلما كانت تقوم به الاستخبارات الفرنسية خلال الثورة عن طريق مكتبها خامس المختص في الدعاية السيكولوجية ومكتبها الثاني اللذان كان يعملان على فبركة الوثائق والرسائل وتزوير الحقائق من أجل اختراق الثورة وزعزعة وحدة صفوفها، وبالتالي وجب على الإعلاميين بان المدرسة الاستعمارية اليوم تسعى إلى خلق "حرب الذاكرة" بين صناع الثورة وذلك بتمكين والسماح للمؤرخين ومختلف وسائل الإعلام الوطنية والوسائط التكنولوجية من الاطلاع على وثائق أرشيفية خاصة بالمكتب الثاني والخامس، ولعل تعامل وسائل الإعلام الوطنية مع الوثائق المنشورة حول اعترافات كلا من ياسف سعدي وزهرة ظريف دون التمييز والتحقيق يدخل في هذا السياق وهو حرب دعائية نفسية موجهة ضد الشعب الجزائري والذاكرة التاريخية لصناع الثورة، وموجهة أيضا ضد الشباب الجزائري بهدف زعزعة إيمانه واعتزازه بتاريخه الوطني وبالتالي فقدانه للروح الوطنية التي هي صمام أمان واستقرار الجزائر.

وبالتالي وجب على الإعلاميين التعامل مع أي خبر أو وثيقة لها علاقة بالثورة التحريرية أو بالماضي الثوري للمجاهدين بحذر شديد الحذر، ولا يأخذها مأخذ الجد، وأن يخضعها للنقد والتحليل، وإن يتقيد الإعلامي بالمناهج العلمية التي يعتمد عليها المؤرخ للوصول إلى الحقيقة التاريخية دون إصدار الأحكام المطلقة.

زيادة على ذلك إن توخي معرفة الحقيقة والوصول إلى ماهية الأمور والخوض في مسائلها بصورة دقيقة يقتضي على الإعلامي والصحفي معرفة المفاهيم التي تكون أساس ما يراد الخوض في غماره أو على الأقل تحديد هدف تداولها، حتى يتجنب التأويل والتحريف والتزييف للمسائل المتناولة، التي من شأنها تدمير القيم الوطنية والثقافية والتاريخية والتراثية عند شبابنا بشكل مباشر.

بالإضافة إلى ذلك أن القرابة التي تربط بعض الإعلاميين والصحفيين بأحد صناع الثورة تجعله ينقل صراع هذا القريب مع المجاهدين الآخرين إلى الساحة الإعلامية لتصبح حلبة مصارعة، وخصوصا إذا كان الصراع وتبادل الاتهامات يدخل في إطار تصفية الحسابات، ومن هذا المنطلق يصبح الصحفي غير موضوعي ونزيه، ويكون عاملا مساعدا في تحطيم نفسية الكثير من المجاهدين الإخوة في زمن الكفاح، وبالتالي يصبح لا فرق بينه وبين مكاتب الاستخبارات الاستعمارية السيكلوجية.

وفي إطار العلاقة بين التاريخ والإعلام فإن من المحاذير التي تحيط بعمل المؤرخ أو الصحفي في تاريخ أو تسجيل الحوادث والشخصيات التاريخية هي تقليب الأهواء أو الولاء لفئة أو طائفة معينة، لأن ذلك سوف يخرجهما من دائرة الموضوعية ويصبح تأريخهما لحوادث صناعة لا تبنى على أسس علمية ثابتة. وضوعية أو عدم إقحام الذات عند تسجيل الحوادث وتقديرها مطلب صعب لأن الانسان لا يمكن أن يتخلص من جملة الأفكار والمعتقدات التي يؤمن بها.

ويذكر الصحفي الأمريكي الكبير الذي غطى الحرب العالمية الثانية Edward R. Murrow بان حيادية الصحفي أمر صعب، حيث يقول: "أعتقد أنه ليس من الممكن - بحكم الطبيعة الإنسانية لأي صحفي أن يكون حياديا بصورة كاملة، لأننا كلنا نتأثر الى حد ما بمستوانا التعليمي وسفرنا وقرائنا ومجمل خبراتنا" (الشقصي، 1997)

وفي ظل الانعكاسات لخطيرة التي نتجت عن تبادل الاتهامات بين صناع الثورة في وسائل الإعلام تساءلت المجاهدة لويذة احريز ايغيل بعدما اتهمها ياسف سعدي بالخيانة قائلة: « كيف ستكون نظرة جيل الاستقلال لنا؟ وكيف يثق هؤلاء الشباب في التاريخ مادامت أسماء من شاكلة ياسف سعدي تعيث فسادا بالرموز التاريخية وتشوه الحقيقة...؟ » (آيت سعادة، 2011، ص6)، وهو نفس الرأي نجده عند المجاهدة زهرة ظريف حينما قالت: « إن تبادل الاتهامات بين صناع الثورة يُسيء إلى صورة الجزائر وإلى تاريخها أكثر مما يخدمها » (آيت سعادة، 2011، ص6)

وقد حذر الأستاذ عبد المجيد مرداسي على خلفية المعارك الإعلامية بين صناع الثورة من عودة التشكيك في ولاء فلان وعلان للثورة بعد خمسون سنة من الاستقلال، وقال ان مثل هذه التصريحات تضر بتاريخ الثورة الجزائرية في نظر الأجيال الحالية التي هي أصلا لم تعد مهتمة بالماضي، ما سيدخل الشك في نفوسهم. (زكرياء، 2014، ص3)

خاتمة:

مما سبق ذكره يمكن القول إن ظهور الصراعات المختلفة والاتهامات المتبادلة بين صناع الثورة التحريرية في السنوات الأخيرة، والتشكيك في نزاهة المجاهدين خلال الثورة التحريرية أمر خطير وجب

معالجته في أسرع وقت ممكن من طرف الباحثين والجهات الوصية، لكون هذه الصراعات تهدد استقرار الذاكرة التاريخية للشعب الجزائري، وخصوصا إذا تم توظيفها إعلاميا لخدمة أغراض مادية أو شخصية قد تخدم أطراف معادية للجزائر ولتاريخها المشرف في مقاومة الاستعمار الفرنسي، زيادة على ذلك ينبغي على الإعلاميين والصحفيين التحلي بالصدق والمصداقية في تناول المواضيع المتعلقة بتاريخ ثورتنا وبمسار شهدائها ومجاهديها لانهم الوسيلة الأقرب الى المجتمع الجزائري لتعريفه بماضيه الثوري، كما ينبغي عليهم ايضا عدم المساهمة في تشويه الحقائق أو الترويج لحقائق تاريخية مزيفة ومفتركة من أجل تحقيق منفعة مادية من جهة، وخدمة للمدرسة التاريخية الاستعمارية الفرنسية.

قائمة المراجع:

- د.ن، (10/22/2012)، هكذا انقلب بومدين على بن بلة وتمرد العقيد شعباني"، النهار الجديد.
- الشقسي، عبيد، (1997)، العلاقة بين الإعلام والتاريخ"ة نزوى، تصدر عن مؤسسة عمان للصحافة والنشر والإعلان.
- آيت سعادة، زهير، (05/10/2011)، المجاهدة زهرة ظريف ببطاط تخرج عن صمتها وترد...، الأيام الجزائرية.
- بلحاج، احمد، (2014، 27، 12) د قال لبومدين وبن بلة إن التاريخ علمه أن العملاء يجب تصفيتهم وليس ترفيتهم"، المحور اليومي.
- بن عيسى، ناصر، (01/16/2016)، ياسف سعدي:ة ظريف هي من "باعت" لابوانت للفرنسيين"، الشروق اليومي.
- د.ن، (01/17/2016)، بالوثائق زهرة ظريف وياسف سعدي.. الخيانة العظمى"، النهار الجديد.
- زغدي، محمد لحسن، (1983)، تطور ثورة التحرير الجزائرية 1956-1958، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة بغداد.
- سيد علي، نصيرة، (2011)، حوار مع الإعلامي منتصر اوبترون: "سالوا ياسف سعدي من المسؤول عن تصفية فدائي الجبهة"، جريدة الحوار.
- عبد القادر، حميد، (05/05/2011)، لويذة إيغيل أحرز: أملك الأدلة التي تورط ياسف سعدي، جريدة الخبر.
- عزي، حكيم، (05/12/2014)، اغتيال شعباني مؤامرة حبكها ضباط فرنسا ونفذها بومدين"، الشروق اليومي.

- ف، كريات، (01/24/2014)، مؤرخون يعلقون على الخلافات بين المجاهدين زهرة ظريف وياسف سعي، جريدة الخبر.
- قدارة، باديس، (02/12/2008)، "بن عودة يرد على الشاذلي مؤتمر الصومام كان مقرا في القل قبل تحويله"، الشروق اليومي.
- قدارة، باديس، (08/11/2012)، الحوراء تفتح ملف اغتيال العقيد محمد الطاهر شعباني"، جريدة الحوراء الاسبوعية.
- محمد سيد، محمد سيد، (1985)، الصحافة بين التاريخ والأدب، القاهرة ، دار الفكر العربي.
- كافي، علي، (1999)، مذكرات الرئيس علي كافي: من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946-1962، الجزائر، دار القصبة للنشر.